أحلام الشعوب والواقع العسكري

حمّور زيادة

بعد أكثر من خمس سنوات على إجبار الاحتجاجات الشعبية الرئيس السابق عمر البشير على التنحّي، لا يبدو مستقبل السودان أكثر إشراقاً من غيره من دول الربيع العربي، إنّما تأخّر تفجّر تناقضاته إلى حين. ولّما حانت الساعة، كان الانفجار عنيفاً كما سابقيه. لا تبدو التجربة السودانية مختلفة بالكلّية، وفشلت النيات الطيبة في منع شهوة السلطة في بلد هشّ من تحطيم كلّ شيء.

اصطدمت الثورة بداية بتشبّث اللجنة الأمنية للنظام السابق بالسلطة. اللجنة الأمنية المُكوَّنة من قيادات الجيش والمخابرات وميليشيات «الدعم السريع» قرّرت في 11 إبريل/ نيسان 2019 إطاحة «رأس النظام»، بحسب تعبير البيان الذي ألقاه رئيس اللجنة. لكنّ 24 ساعة من الخلافات الداخلية بين الأعضاء، ورفض الشارع خريطة الطريق المطروحة، أدّيا إلى تغييرات سريعة في تكوين اللجنة بخروج رئيسها ونائبه ومدير المخابرات، مع قفز قائد ميليشيات «الدعم السريع» إلى مقعد الرجل الثاني. في مقابل إلغاء خريطة الطريق المطروحة بحكم الجيش عاماً ثمّ إجراء انتخابات. انخرط المجلس العسكري الجديد في مفاوضات مع القوى السياسية المُعبّرة عن الشارع، والتي كان مطلبها تسليم السلطة كاملة للمدنيين مع فترة انتقالية من أربع سنوات. ألقت المفاوضات ظلالاً كثيفة من الشكّ بشأن جدّية اللجنة الأمنية ورغبتها في تسليم السلطة. ثمّ وقعت المذبحة أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم في الثالث من يونيو/ حزيران 2019، التي راح ضحيتها مئات القتلى والمفقودين، وسجّلت عشرات حالات الاغتصاب. في مساء المذبحة، أصدر قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان بياناً تنصّل فيه من اتفاقه السابق مع القوى السياسية، وأعلن نيّته تكوين حكومة، وتنظيم انتخابات بعد عام. ردّة فعل الشارع الرافضة والمقاومة جاءت قوية في 30 يونيو (2022) بمظاهرات ضخمة وعصيان مدني شامل. وظهر القادة العسكريون في وسائل الإعلام العالمية يتوسّلون القيادات المدنية العودة إلى التفاوض. رغم ذلك، لم يتعلّم الجيش شيئاً من حراك الشارع. كانت شهوة السلطة أكبر. لذلك، لم يكتف بالمنصب الشرفي في مجلس السيادة، إنّما عمل على زيادة نفوذه، متغوّلاً على الملفّات والقضايا الأكثر أهمّية في إدارة الدولة، فقامت مفاوضات السلام بين النظام الانتقالي وحركات الكفاح المُسلّح تحت إدارة قائد ميليشيا الدعم السريع. تبعت ذلك قيادة العسكريين كلّ اللجان الرئيسية، مثل اللجنة الاقتصادية، ولجنة الطوارئ الصحّية لمواجهة جائحة كورونا، ولجنة إزالة تمكين النظام السابق. ثم مع نهاية فترة الرئاسة العسكرية لمجلس السيادة تحرّك العسكريون لتنفيذ انقلاب عسكري ما زالت البلاد تدفع ثمنه، فقد كان الانقلاب بداية الصراع العلني بين الحليفَين المُسلّحَين، كما قرّب الحركة الإسلامية من العودة إلى السلطة.

توقّع كثيرون أن يكون الجيش (وحليفته «الدعم السريع») قد تعلّم من تاريخ الثورات الشعبية في السودان، لكنّ عنف مواجهة الربيع العربي كان أكثر إغراءً للقادة العسكريين، فقفزوا إلى الأمام بتحويل البلاد كلّها ساحةَ حرب شاملة بدأت أخيراً في التحوّل حرباً أهلية تنذر بتفكّك السودان إلى مناطق نفوذ دولي وحكومات مُتعدّدة. الحرب التي يزعم طرفاها الرئيسان أنّ هدفها جلب الديمقراطية أو الحفاظ على الدولة، تعمل على تآكل الدولة وإسقاطها، كما تعزّزت الشمولية حتّى لدى المواطن، الذي تتم مقايضته بالأمن مقابل الحرّية. لم تتغير أهداف العسكريين منذ 2019، بينما تخبّطت الأحلام الجماهيرية حتّى أصطدمت بواقع الحرب. ومع طبول الحرب الأهلية، التي يسمعها العالم كلّه إلا حملة السلاح، يبدو أنّ الحكم العسكري المُستمرّ في السودان منذ 1958 قد اقترب بالبلاد من نهايتها. وعلى حين يوزّع كثيرون الاتهامات يميناً ويساراً في محاولة لشنق مُتّهم مجهول، يتجاهلون الفيل الجاثم على الغرفة منذ الاستقلال، العامل الوحيد الثابت في إدارة الدولة السودانية، وسبب تردّيها حتّى مرحلة الاحتراب والتفكّك.

لكن من يجرؤ على لوم العسكر في بلادنا؟... لذلك، يفضّلون لوم أحلام الشعوب.

بُشرَيات رسمية وإعلامية

اسامة الرشيدي

يبدو أنّ المسؤولين في مصر يعتقدون أنّ طريقة الإعلان عن المصائب سنُؤدّي إلى أن يستقبلها المصريون بترحاب وبنيسون تأثيرها السلبي في حياتهم. إذ حاول بعض أولئك، على مدار سنوات، التفنّن في الإطلاق. أحدث ملفّ شهد هذه المحاولات الكهرباء. فقد أعلن مسؤولون وإعلاميون عن إجراءات قاسية بطريقة تبشر المصريين وكأنّها بُشرَيات وإنجازات (!): من ذلك على سبيل المثال، ما «بشّر» به وزير الكهرباء محمد شاكر، بأنّه متفاءل بأن المجال استمرار «خطّة تخفيف الأحمال» حتّى نهاية العام الحالي (2024)، وهو ما اعتبره موقع إخباري «طمأنة» من الوزير للمواطنين. ويبدو أنّ الوزير، والموقع الإخباري، تصوّرا أنّ الجمهور لن يفهم مصطلح «تخفيف الأحمال» على حقيقته، وأنّهم سيعتقدون أنّه يتعلّق بتخفيف الإحمال عن كاهل المصريين، وليس أنّ المقصود به استمرار قطع الكهرباء عنهم حتّى نهاية العام، وهو أمر كارثي، خاصّة مع الصيف الحالي، إذ وصلت درجات الحرارة في بعض المناطق، مثل محافظة أسوان، إلى 50 درجة مئوية، ما أدّى إلى وفاة 40 شخصاً جرّاء ارتفاع درجات الحرارة. وكأنّ هذا لا يكفي، فإنّني «تخفيف الأحمال» ليُقلق كاهل المواطن وعرّضه لخطر أكبر.

أما عن فترة «تخفيف الأحمال» نفسها، فقد شهدت المحافظة نفسها من تحويل الحديث عنها إنجازاً، فقد زفّ مذيع شهير إلى المتابعين، عبر حسابه في منصة إكس، خبراً يفيد بأنّ قطع الكهرباء مُستمرٌّ مدة ساعتين «فقط» (!) يهدف «التخفيف عن المواطنين بسبب الحرّ الشديد والامتحانات»، حسب قوله، وذلك، بعد تداول أنباء عن زيادة قطع الكهرباء إلى ثلاث ساعات، والمفارقة أنّ هذا المذيع نفسه كان يؤكّد، وهو يضحك بطريقة تستخفّ بمعاناة الناس، أنّ المصريين سيتحمّلون زيادة مدّة قطع الكهرباء إلى ثلاث ساعات، قبل أن يتراجع ليبشّرهم أنّ الزيادة لن تحدث.

الملفّ الأكثر إلحاحاً في هذا الجانب المياه، إذ تعاني مصر لتحدّ وجودي، يتمثّل في سد النهضة الإثيوبي، الذي يُهدّد بإنقاص حصّة البلاد من المياه. ومع ذلك، وجدنا المسؤولين يتعاملون بلامبالاة، وصلت إلى حدّ الصفاقة، وبالإبلاغ عن الفشل بطريقة الإنجازات، مثل ما قاله أحد وزراء الزراعة السابقين قبل سنوات، عندما قال إن نصيب الفرد من المياه انخفض إلى أقلّ من 600 متر مكعّب، ما يعني «أننا وصلنا بسلامة الله إلى منطقة الفقر المائي» على حدّ قوله. وكأنّ الأمر كان خطّة ناجحة تابعها الوزير حتّى تحقّقت (!) ولم ينسَ الوزير في ختام تصريحه أن يبشّر المصريين بخبر سعيد آخر، وهو أن نصيب الفرد من المياه سيستمر في الانخفاض حتّى يصل إلى أقلّ من 400 متر مكعّب بحلول عام 2050.

اللجوء إلى الديباجات الدينية، مثل ما فعل وزير الزراعة، سلوك مُتأصّل في مصر، تبرير الفشل والكوارث. وهو جانب آخر من «البُشريات» الرسمية، ولكن، بشكل غير مباشر، فهو يوصل رسالة إلى المواطن، بأنّ عليه الصبر على قضاء الله وقدره، وأنّ عاقبته ستكون حميدة، وسياتي الفرج وليس أنّ المقصود به استمرار قطع الكهرباء عنهم حتّى نهاية العام، وهو أمر كارثي، خاصّة مع الصيف الحالي، إذ وصلت درجات الحرارة في بعض المناطق، مثل محافظة أسوان، إلى 50 درجة مئوية، ما أدّى إلى وفاة 40 شخصاً جرّاء ارتفاع درجات الحرارة. وكأنّ هذا لا يكفي، فإنّني «تخفيف الأحمال» ليُقلق كاهل المواطن وعرّضه لخطر أكبر.

أما عن فترة «تخفيف الأحمال» نفسها، فقد شهدت المحافظة نفسها من تحويل الحديث عنها إنجازاً، فقد زفّ مذيع شهير إلى المتابعين، عبر حسابه في منصة إكس، خبراً يفيد بأنّ قطع الكهرباء مُستمرٌّ مدة ساعتين «فقط» (!) يهدف «التخفيف عن المواطنين بسبب الحرّ الشديد والامتحانات»، حسب قوله، وذلك، بعد تداول أنباء عن زيادة قطع الكهرباء إلى ثلاث ساعات، والمفارقة أنّ هذا المذيع نفسه كان يؤكّد، وهو يضحك بطريقة تستخفّ بمعاناة الناس، أنّ المصريين سيتحمّلون زيادة مدّة قطع الكهرباء إلى ثلاث ساعات، قبل أن يتراجع ليبشّرهم أنّ الزيادة لن تحدث.

الملفّ الأكثر إلحاحاً في هذا الجانب المياه، إذ تعاني مصر لتحدّ وجودي، يتمثّل في سد النهضة الإثيوبي، الذي يُهدّد بإنقاص

للمسارعة في إنقاذ أهل غزّة

محمود الريماوي

منذ بدء حرب الإبادة على قطاع غزّة في أكتوبر/ تشرين الأول 2023، كان شلّ آلة الحرب وإيقافها، وما زال، هدفاً بذاته، يتطلّب التركيز عليه، وذلك بعد انكشاف الوجهة التدميرية لهذه الحرب. وصمود المقاومة، إذ يحسب لها في ميزان الصراع، فإنه لا يحجب أولوية وقف الحرب، إذ إنّ ما تحقّقه المقاومة من إنجازات في المنازلة تُقابله العدوّ بتجريد حملة وحشية ضدّ المدنيين، وضدّ مصادر الحياة ومظاهرها، فالعدوّ لا يعبأ بالخاقانيات الحرب. وقد نهض المشروع الصهيوني برمّته على نزعة استئصالية تُسوّغ له في ناظري أصحابه شنّ الحرب على المدنيين وعلى القرى، ومصادر المياه، وعلى البيوت ودور العبادة. والذين نعتوا نتائج هذه الحرب بأنّها نكبة ثانية، إنّما كانوا يأخذون في الاعتبار الأداء العنصري والإرهابي ضدّ المدنيين، الذي تجدّد على قطاع غزّة بعد نحو 76 عاماً من النكبة الأولى. وعليه، من المحظور احتساب أنّ هناك معركتين يجري خوضهما؛ إحداهما ضدّ المقاومة والثانية ضدّ المدنيين، فالصحيح والثابت أنّ استهداف المدنيين هو الهدف الأول والأكبر، وفي سياق هذا الاستهداف المنهجي يعمل العدوّ على إضعاف المقاومة.

وواقع الحال أنّ جملة تطوّرات دفعت البيت الأبيض إلى الإدراك متأخّراً أنّ مشاركة الإدارة في هذه الحرب تُرتّب خسارة هائلة (إضافية) على مصداقية أميركا ومكانتها في العالم، وتتسبّب في انشقاقين، عمودي وأفقي، في المجتمع، ولدى المؤسّسات الأميركية، باستثناء الكونغرس المخترق صهيونياً، علاوة على قرارات هيئات قضائية، مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وقرار الأمم المتّحدة الاعتراف بدولة فلسطين، وتمسّك العربية السعودية بالموافقة على التطبيع في سياق وضع نهاية عادلة للصراع الأساسي بين فلسطين والحركة الصهيونية. ومن هنا، جاءت آخر مقترحات الرئيس جو بايدن وقد جرى تعزيزها باستصدار آخر قرارات مجلس الأمن، ورقمه 2735، الذي يواكب هذه المقترحات. وقد تعاملت حركة حماس مع المقترحات بإيجابية، وأعلنت ذلك على الملأ، خلافاً لما يُصوّره وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن أنّ تل أبيب وافقت على المقترحات وأنّ الأنظار تتّجه نحو حركة حماس، إذ لم يصدر عن حكومة نتنياهو أيُّ تصريح يفيد بهذه الموافقة، وربما سمع بلينكن هذه الموافقة في غرفة مُغلقة، وهو ما كان يوجب عليه الإشارة إليه بالقول إنّ هناك موافقة إسرائيلية مكتومة على المُقترحات، على أنّ «حماس» أمضت 12 يوماً في دراسة المُقترح والردّ عليه، وهي فترة طويلة جداً في ظرف عصيب سقط خلاله أكثر من ألف ضحية، من بينهم 274 في مجزرة النصيرات، ولم يتوقّف بلينكن، أبداً، عند هؤلاء الضحايا الإضافيين، ولا فعل ذلك وزير الدفاع الأميركي من أصل أفريقي لويد أوستن، الذي هنّأ السفاح وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت على المجزرة، التي أدّت إلى تخليص أربعة أسرى أحياء مع قتل ضابط وثلاثة أسرى، إلى جانب المجزرة في حقّ الضحايا المدنيين.

ومن الواضح أنّ جيش الاحتلال يسابق الزمن لإلحاق أكبر قدر من التدمير الإضافي وإزهاق أرواح مزيد من الأبرياء قبل التوصّل إلى إطلاق النار. يأمل المرء بأن تسعى «حماس» وفصائل المقاومة إلى سباق معاكس يقطع الطريق على إرهاب الدولة الإسرائيلية، فالتعديلات التي وضعتها «حماس» محلّ نظر، وقد اعترف بلينكن بأنّ بعضها قابل للتنفيذ وبعضها غير قابل للتنفيذ، فيما قال مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جيك سوليفان إنّ «تعديلات حماس طفيفة»، ما يعني أنّ هناك قبولاً واضحاً بالمقترحات، وهذه نتيجة جيّدة، وهي مقارنة ما يتعرّض له الفلسطينيون بما يتعرّض له الأوكرانيون، وهذا يتعارض مع قواعد النظام الدولي، الذي تنفرد الولايات المتّحدة بقيادته، ويُؤشر إلى عدم مصداقيته.

هذا الخطاب الداعي إلى اتخاذ مواقف جدّية لوقف الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في غزّة، بموجب قواعد النظام الدولي تجلّى في كلمتَي وزيري دفاع ماليزيا وإندونيسيا في اجتماعات «حوار شنغريلا» قبل أيام في سنغافورة، وهو منتدى دولي ينعقد سنوياً منذ عام 2002 لبحث موضوعات أمنية بمشاركة مسؤولي الدفاع والأمن من 28 دولة من آسيا والمحيط الهادئ، وضيوف من دول أجنبية وغربية، بل ذهب الوزير الماليزي محمد خالد نور الدين إلى اقتراح دعوة ممثّل عن فلسطين لحضور أعمال المنتدى، بينما أبدى الوزير الإندونيسي برابوو سوبيانتو، الذي جرى انتخابه، أخيراً، رئيساً جديداً لبلاده وسيتولّى السلطة فيها في نوفمبر/ تشرين الثاني المُقبل، استعداده لإرسال قوات لحفظ السلام في غزّة، مُجدّداً في الوقت نفسه مبادرة بلاده لوقف الحرب الروسية على أوكرانيا.

الحرب على غزّة دفعت إندونيسيا إلى الوقوف على الحياد (حقاً) في شأن الصراع الدولي القائم بين الولايات المتّحدة والصين، بسبب تراجع إيمانها بعدالة نظام دولي تنفرد فيه واشنطن، بعد أن كان الحياد مُجرّد خطاب تقليدي للسياسة الخارجية الإندونيسية يستند إلى إرث منظّمة دول عدم الانحياز. ماليزيا، التي تتوفّر أصلاً على علاقات اقتصادية عميقة مع الصين وموقف سياسي حادّ ضدّ إسرائيل والدعم الغربي الذي تتلقّاه، فتحت لها الحرب على غزّة طاقة إضافية للضغط على الولايات المتّحدة في شأن صراعها مع الصين من أجل الحصول على مزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية من طرفي الصراع، إذ بينما تعدّ كوالالمبور الشريك الرئيسي والحليف الأوثق للصين في منظّمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، فإنّها تسعى إلى دفع الولايات المتّحدة للاعتماد عليها في جزء من عمليات تصنيع الرقائق الإلكترونية بديلاً عن الصين، التي تخوض معها واشنطن سجالاً تكنولوجياً يستهدف تعطيل نموّها الصناعي والعسكري، الذي هو أحد أدوات الصراع الدولي الكبير بينهما. كذلك، تريد ماليزيا مواصلة الظهور باعتبارها مدافعاً عن حقوق الفلسطينيين، الذين تنتمي معهم لـ«الأمة الإسلامية»، وهي فكرة تحرّك مواقف ومشاعر الشعب الإندونيسي، والحزب الإسلامي الإندونيسي الذي يسيطر على البرلمان.

لا تنفكّ حرب السابع من أكتوبر (2023)، وتداعياتها، تغير خريطة السياسة في العالم إذن، ولا تنفكّ بطولة الشعب الفلسطيني في غزّة وصموده وتضحياته تغيّر مسار التاريخ في الشرق والغرب.

(كاتب من الأردن)

> ربطت ماليزيا وإندونيسيا ما يتعرّض له الفلسطينيون في غزّة بعدم احترام الولايات المتّحدة وحلفائها قواعد النظام الدولي

عن صدى غزّة في ماليزيا وإندونيسيا

سامر خير احمد

حرّكت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة مياهاً راكدةً في شرق آسيا، كما في العالم كلّه، فانعكست في خطاب إندونيسيا وماليزيا وسلوكهما السياسي بشكل فاجأ الساسيين والدبلوماسيين الغربيين، أخيراً، وبات مُحتملاً أن ينعكس، ليس في طبيعة علاقاتهما السياسية بالولايات المتّحدة وإسرائيل فحسب، بل أيضاً في موقفهما من الصراع الأميركي الصيني. لكن، هل يمكن القول إنّ الحرب ستؤدّي إلى تغييرات جذرية في مواقف هاتَين الدولتَين؟ أي على صعيد تحالفاتهما وعلاقاتهما المتينة مع الغرب أيضاً؟

الواقع أنّه ليس دقيقاً (من حيث المبدأ) الجمع بين هاتَين الدولتَين الإسلاميتَين في شرق آسيا بشأن القضيّة الفلسطينيّة، إذ بينما اتّخذت ماليزيا عبر عقود فائتة خطاباً مُناصراً للفلسطينيين، واستضافت نشطاء منهم، بمَن فيهم كوادر ينتمون إلى حركة حماس، فإنّ إندونيسيا كانت أكثر براغماتية في هذا الشأن، بل توفّرت إندونيسيا على علاقات تجارية واقتصادية مع إسرائيل بالتزامن مع خطابها المناصر للفلسطينيين، بل وعلاقات سياسية غير معلنة، حتّى كان ثمّة اتجاه إلى إقامة علاقات دبلوماسية رسمية معها قبيل الصيف من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، لكنّ اندلاع الأحداث عطّل ذلك الاتجاه، ودفع إندونيسيا إلى تجميد فكرة العلاقات الكاملة مع إسرائيل.

وهكذا، ليس جديداً أن تتّخذ إندونيسيا وماليزيا خطاباً سياسياً مناصراً للفلسطينيين ومدافعاً عن حقوقهم السياسية. لكنّ الجديد هو الذهاب إلى ربط ما يتعرّض له الفلسطينيون في غزّة بعدم احترام الولايات المتّحدة وحلفائها قواعد النظام الدولي، التي يبشّرون بالحفاظ عليها في وجه مساعي الصين تحويلها إلى التعدّدية القطبية. تقول ماليزيا وإندونيسيا إنّ الولايات المتّحدة وحلفاءها يكيلان بمكيالَين عند الحديث عن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة من جهة، وعن الحرب الروسية على أوكرانيا من جهة أخرى، وإنّ هذا يُقوّض الثقة بالنظام الدولي، الذي تتزعّمه واشنطن، ويُضعف الدعم الدولي لأوكرانيا في حربها مع روسيا.

ولا يقتصر الأمر على ماليزيا وإندونيسيا، فقد أعلنت جنوب أفريقيا، في يناير/ كانون الثاني الماضي، أنّها رفعت دعوى ضدّ إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية، بتهمة ارتكاب جرائم إبادة جماعية في غزّة، وهو ما فعلته نيكاراغوا أيضاً، في مارس/ آذار الماضي، ضدّ ألمانيا، بتهمة تقديم دعم عسكري لإسرائيل، يُسهم في ارتكاب جرائم إبادة جماعية في غزّة، وهو ما نفته برلين، التي أعلنت أنّها ستتدخّل لدعم إسرائيل في القضية التي رفعتها نيكاراغوا ضدّها.

وتُعدّ ماليزيا وإندونيسيا من أكثر الدول الآسيوية تأثيراً في العالم الإسلامي، وتتمتّعان بعلاقات جيّدة مع الدول العربية، وتحظيان بتقدير كبير في الشارع العربي، وهو ما يجعل لمواقفهما أهمّية خاصّة، وقد يُسهم في تعزيز الموقف العربي الرسمي، الذي يتّسم بالضعف والتشتّت، وعدم القدرة على التأثير في مجريات الأحداث، وهو ما يُعزّز من فرص تحقيق اختراق في جدار الأزمة الراهنة، وإنهاء الحرب على غزّة.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير — كيغل كارتونز

(رسم: كيغل كارتونز)

يوم مات حافظ الأسد

أيمن الشوفي

مات حافظ الأسد يوم 10 يونيو/ حزيران عام 2000، وكانت الحياة لحظتها تتمرجحُ بضجرٍ اعتيادي في سورية، التي تستر عورتها بكثير من شعارات «البعث» و«الصمود والتصدّي»، إذ هي البلدُ المصابُ بالمسّ واللعنة من جرّاء تعليق تعويذات، وتمائم «الأب القائد»، صوراً ملأت الجدران الصمّاء للمباني الحكومية والمدارس والجامعات، أو تماثيلَ التصقت بالميادين العامة، وانتصبت بخُبثٍ في مداخل المدن والبلدات، فكان حافظ الأسد منها بلاداً لا ترتدي سوى قلادةٍ واحدة تحمل صورتَه وعائلتَه، ولديها جيشٌ «عقائدي» لا يحمل جنودُه إلا صور حافظ الأسد. بلادٌ لا تُحبلُ إلا بالبعث، ولا تَلدُ إلا النفاقَ السياسي محصّلةً نهائيةً للمزاج العام داخل نظام استبدادي شمولي أبدعه حافظ الأسد بنفسه، ورباه على يديه طيلة ثلاثة عقود من الزمن.

في يوم مات، كانت سورية تُحدّق إلى عربة مدفع تحمل جثّته، غير مُصدّقةٍ أنّه مات، باقات «مراييل» طلاب المرحلة الابتدائيّة، وتحت عناوين كتيّبات الإرشاد الحزبي، والمناعة العقائديّة، وفوق مزارع معظّم أخبار نشرة الثامنة على القناة الأولى للتلفزيون السوري، وأعلى منصّة مدرّج بصري الأثري، وفي ملعب العباسيين لكرة القدم، أي في كلّ البلاد تقريباً، وكانَ حافظ الأسد كان يستعمر سورية من بابها إلى محرابها، كما يُقال، وكانَ سورية كانت مسموسةً بلعنته تلك.

والاسترزاق السياسي، الذي تحصّل عليه حافظ الأسد بواسطة تصفيته سورية، وجعلها من لونٍ واحد، ورائحة واحدة، فكرة الوطن والمواطنة، واستبدالها عنوةً بفكرة «سورية الأسد»، التي تأوي كلّ ليلة إلى فراش «القائد الخالد»، وهذا مكّن النظام السوري من تقليص نزوع الناس نحو هدم هذا العرش الاستبدادي لعائلة الأسد، وجَعْل الفضاء الاجتماعي، عموماً، وبفعل سياساته الحمقاء، وسياسات زوجته ذات الصبغة المافياوية، لا تزال انتفاضة السوداء جنوب البلاد مستمرّة منذ شهر أغسطس/ آب الماضي، من دون انقطاع أو تراخٍ.

يتحدّثُ ابن خلدون في مقدّمته عن النُخَب المُترفة، المُثقلة بالمال والدِعة، والقويّ المسلّحة، التي لا تجد أمامها الجماهير للمطالبة بحقوقها، إنْ خرجت ناقمةً على هذا الظلم والاستغلال بالسلطة، إلا طلب الدعم من القوى الخارجية، التي تجد معها مثل هذه الأنظمة، بدورها، مصلحةً سياسية في استمرارها وبقائها لتقهر شعوبها. يقول ابن خلدون: «إذا جاء المطالب لهم، لم يقاوموا مدافعتَهُ، فيحتاج صاحب الدولة حينئذٍ إلى الاستظهار بسواهم من أهل النجدة، فيستكثرُ من الموالي، ويصطنعُ من يُغني عن أهل الدولة بعضَ الغناء، حتّى يتأذّن الله بانقراضها، فتذهب الدولة بما حملت».

أمّا ابن خلدون فقدّمته تلك قبل ستة قرون وربع القرن على موت حافظ الأسد، ولعلّ الأخير قرأ بواطنَ تلك المقدّمة، واستوقفته ردحاً يُقلّبُ ما بين يديه، مُستدلاً على خراب سورية المُقبل، إذ إنّه يعلم فداحةَ توريث البلاد لابنه الطويل النحيل، القادم من ضباب العاصمة البريطانية، لكنّه كان مُضطرّاً لأن يموت، من دون أن يضيف صورته التميمةَ إلى مقدّمة ابن خلدون.

وبالإخوان المسلمين من «الطليعة المقاتلة»، ليجمع بعضهما إلى جوار بعض داخل أقبية مقرّاته الأمنية، وفي سجني صيدنايا وتدمر العسكريَين، وفي آخر عقد حكمَ فيه حافظ الأسد سورية، ظهر قانون الاستثمار رقم 10 مُفسحاً المجال أمام استثمارات القطاع الخاص، فتعدّدت إثر ذلك أنواع العلكة المحلية والوانها، وأنواع أكياس «الشيبس»، وعلب المحارم الورقية، في السوق السورية، ثم صدرت عملة ورقية من فئة الألف ليرة تحمل صورته، ومنع الأمن السياسي، لاحقاً، أن تُرمى تلك الورقة النقدية تحت أقدام الراقصات في المرابع الليلية المُزدهرة في طريق المطار، فحماية الرمزيّة السياسية لديكتاتور سورية من العبث ظلّت الهاجس الأكثر أهمّية الذي يلاحق عمل المنظومة الأمنية.

وحين مات حافظ الأسد لم تكن سورية قد عرفت الإنترنت بعد، ولا دخلتها شبكات الاتصالات الخلوية، إنّما كانت بلاداً كئيبة تحكمها صور حافظ الأسد الموشومة فوق أغلفة الدفاتر المدرسيّة بمقاساتها الثلاثة المعروفة، وتحت فتحدّث إثر ذلك أنواع العلكة المحلية والوانها، وأنواع أكياس «الشيبس»، وعلب المحارم الورقية، في السوق السورية، ثم صدرت عملة ورقية من فئة الألف ليرة تحمل صورته، ومنع الأمن السياسي، لاحقاً، أن تُرمى تلك الورقة النقدية تحت أقدام الراقصات في المرابع الليلية المُزدهرة في طريق المطار، فحماية الرمزيّة السياسية لديكتاتور سورية من العبث ظلّت الهاجس الأكثر أهمّية الذي يلاحق عمل المنظومة الأمنية.

وحين مات حافظ الأسد لم تكن سورية قد عرفت الإنترنت بعد، ولا دخلتها شبكات الاتصالات الخلوية، إنّما كانت بلاداً كئيبة تحكمها صور حافظ الأسد الموشومة فوق أغلفة الدفاتر المدرسيّة بمقاساتها الثلاثة المعروفة، وتحت أخبار نشرة الثامنة على القناة الأولى للتلفزيون السوري، وأعلى منصّة مدرّج بصري الأثري، وفي ملعب العباسيين لكرة القدم، أي في كلّ البلاد تقريباً، وكانَ حافظ الأسد كان يستعمر سورية من بابها إلى محرابها، كما يُقال، وكانَ سورية كانت مسموسةً بلعنته تلك.

والاسترزاق السياسي، الذي تحصّل عليه حافظ الأسد بواسطة تصفيته سورية، وجعلها من لونٍ واحد، ورائحة واحدة، فكرة الوطن والمواطنة، واستبدالها عنوةً بفكرة «سورية الأسد»، التي تأوي كلّ ليلة إلى فراش «القائد الخالد»، وهذا مكّن النظام السوري من تقليص نزوع الناس نحو هدم هذا العرش الاستبدادي لعائلة الأسد، وجَعْل الفضاء الاجتماعي، عموماً، وبفعل سياساته الحمقاء، وسياسات زوجته ذات الصبغة المافياوية، لا تزال انتفاضة السوداء جنوب البلاد مستمرّة منذ شهر أغسطس/ آب الماضي، من دون انقطاع أو تراخٍ.

يتحدّثُ ابن خلدون في مقدّمته عن النُخَب المُترفة، المُثقلة بالمال والدِعة، والقويّ المسلّحة، التي لا تجد أمامها الجماهير للمطالبة بحقوقها، إنْ خرجت ناقمةً على هذا الظلم والاستغلال بالسلطة، إلا طلب الدعم من القوى الخارجية، التي تجد معها مثل هذه الأنظمة، بدورها، مصلحةً سياسية في استمرارها وبقائها لتقهر شعوبها. يقول ابن خلدون: «إذا جاء المطالب لهم، لم يقاوموا مدافعتَهُ، فيحتاج صاحب الدولة حينئذٍ إلى الاستظهار بسواهم من أهل النجدة، فيستكثرُ من الموالي، ويصطنعُ من يُغني عن أهل الدولة بعضَ الغناء، حتّى يتأذّن الله بانقراضها، فتذهب الدولة بما حملت».

أمّا ابن خلدون فقدّمته تلك قبل ستة قرون وربع القرن على موت حافظ الأسد، ولعلّ الأخير قرأ بواطنَ تلك المقدّمة، واستوقفته ردحاً يُقلّبُ ما بين يديه، مُستدلاً على خراب سورية المُقبل، إذ إنّه يعلم فداحةَ توريث البلاد لابنه الطويل النحيل، القادم من ضباب العاصمة البريطانية، لكنّه كان مُضطرّاً لأن يموت، من دون أن يضيف صورته التميمةَ إلى مقدّمة ابن خلدون.

(كاتب سوري)

خلال تشييع حافظ الأسد في دمشق، 13 يونيو 2000 (رمزي حيدر/فرانس برس)

> الاسترزاق السياسي، الذي تحصّل عليه حافظ الأسد بتصفيته سورية وجعلها من لون واحد، قابله استئصالٌ لفكرة الوطن والمواطنة

حافظ الأسد لهذا البلد، رأيناه كيف دمّر مُدناً بأكملها، وأباد سكانها أو هجّرهم، ورأيناه كيف دعا أربعة احتلالات عسكرية لتسكن الجغرافية السورية، ورأيناهُ تاجر كبتاغون «قدّ الدنيا»، ولعصاباته صولاتٌ وجولاتٌ مشهودةٌ على الحدود الجنوبية والشرقية للبلاد، ثم رأيناه ذليلاً في قمم العرب، ورأينا، أخيراً، كيف اضطر سرطان الدم أن يطرد زوجته من المشهدين الاقتصادي والسياسي العامّين. قبل هذا، اكتفى بشّار الأسد بتغيير أسماء اللاعبين في منظومة الحكم لديه، من دون تغيير الملعب، أو قواعد اللعب، فعل هذا على نحو ملحوظ بعد الثورة عليه عام 2011، فانتهى بالتخلّص من سدنة المعبد القديم الخاص بوالده أو «الحرس القديم» للنظام، فعلَ ذلك إمّا بالتصفية والاغتيال تارةً، أو بالإقالة تارةً أخرى، ليظهر حرسٌ جديد لنظام الحمد، ومراكزُ قوىً ونفوذٍ جديدة، مُفسحاً بذلك الطريق أمام شهيّة زوجته غير المحدودة للثراء والظهور، حتّى وإن كان المقابلُ هو إفقار البلاد، وتهجير من استطاع إلى ذلك سبيلاً، وبفعل سياساته الحمقاء، وسياسات زوجته ذات الصبغة المافياوية، لا تزال انتفاضة السوداء جنوب البلاد مستمرّة منذ شهر أغسطس/ آب الماضي، من دون انقطاع أو تراخٍ.

يتحدّثُ ابن خلدون في مقدّمته عن النُخَب المُترفة، المُثقلة بالمال والدِعة، والقويّ المسلّحة، التي لا تجد أمامها الجماهير للمطالبة بحقوقها، إنْ خرجت ناقمةً على هذا الظلم والاستغلال بالسلطة، إلا طلب الدعم من القوى الخارجية، التي تجد معها مثل هذه الأنظمة، بدورها، مصلحةً سياسية في استمرارها وبقائها لتقهر شعوبها. يقول ابن خلدون: «إذا جاء المطالب لهم، لم يقاوموا مدافعتَهُ، فيحتاج صاحب الدولة حينئذٍ إلى الاستظهار بسواهم من أهل النجدة، فيستكثرُ من الموالي، ويصطنعُ من يُغني عن أهل الدولة بعضَ الغناء، حتّى يتأذّن الله بانقراضها، فتذهب الدولة بما حملت».

أمّا ابن خلدون فقدّمته تلك قبل ستة قرون وربع القرن على موت حافظ الأسد، ولعلّ الأخير قرأ بواطنَ تلك المقدّمة، واستوقفته ردحاً يُقلّبُ ما بين يديه، مُستدلاً على خراب سورية المُقبل، إذ إنّه يعلم فداحةَ توريث البلاد لابنه الطويل النحيل، القادم من ضباب العاصمة البريطانية، لكنّه كان مُضطرّاً لأن يموت، من دون أن يضيف صورته التميمةَ إلى مقدّمة ابن خلدون.

(كاتب سوري)

المريض الفرنسي

بشير البكر

أزمة سياسية حادّة تعصف بفرنسا بسبب فوز اليمين المُتطرّف بالنسبة الأكبر من المقاعد المُخصّصة لها في البرلمان الأوروبي. وفي أول ردّة فعل، سارع الرئيس إيمانويل ماكرون إلى حلّ البرلمان الفرنسي، والدعوة إلى انتخابات تشريعية مُبكّرة في نهاية شهر يونيو/ حزيران الحالي، بهدف خلط الأوراق، واستعادة زمام المبادرة، عن طريق تشكيل تحالف سياسي عريض، يضمّ القوى السياسية التي تقف في الضفّة السياسية الأخرى، وتلتقي عند هدف بناء حاجز في وجه التقدّم المُتسارع للتيّارات اليمينية المُتطرّفة. ومع أنّ فرنسا تشهد نموّ ظاهرة التطرّف منذ عقود عدّة، فإنّ هذه الظاهرة لم يسبق أن تمدّدت إلى هذا القدر، إذ باتت تُنذر بتغيير اتجاه الحياة السياسية.

وكان لافتاً خلال الحملة الانتخابية الأوروبية الانفلات غير المسبوق في خطاب الدعاية، الذي تجاوز قواعد العملية الانتخابية إلى التحريض والتمييز على أساس عرقي ودِيني، وأصبح هذا الخطاب رائجاً، أخيراً

قرار مجلس الأمن 2735: الثغرات والممكنات

حسن نافعة

في جلسته المنعقدة الاثنين الماضي (10 يونيو/ حزيران 2024)، تبنّى مجلس الأمن بأغلبية 14 صوتاً وامتناع روسيا عن التصويت قراراً يتضمّن الخطوط العريضة لترتيبات يراها ضرورية لمساعدة الأطراف المُنخرطة في الحرب على غزّة في التوصّل إلى وقف تامّ لإطلاق النار (القرار 2735). ويبدو واضحاً أنّ مضمون هذا القرار لا يختلف كثيراً عما ورد في «خريطة الطريق»، التي سبق للرئيس الأميركي جو بايدن أن أعلنها في خطاب له من أمام البيت الأبيض (31 مايو/ أيار 2024). ووفقاً لهذا القرار، يمكن التوصّل إلى وقف نهائي للحرب عبر ثلاث مراحل، فَصَّل في تحديد الترتيبات التي ينبغي أن تتضمّنها المرحلتان الثانية والثالثة.

في الأولى، ومدّتها ستّة أسابيع، تشمل الترتيبات المُقترحة وقفاً تامّاً لإطلاق النار، وانسحابَ القوات الإسرائيلية من المناطق المأهولة كافّة، وإطلاقَ سراح مُحتجزين لدى فصائل المقاومة الفلسطينية، خاصّة النساء والشيوخ والجرحى، وتسليم رفات القتلى والإفراج عن مئات المُعتقَلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وعودة النازحين الفلسطينيين إلى منازلهم في جميع مناطق القطاع، بما في ذلك المنطقة الشمالية، وزيادة كمّية المساعدات الإنسانية بشكل محسوس وضمان وصولها وتوزيعها بطريقة فعّالة وعادلة على كلّ من يحتاجها. وينبغي خلال هذه المرحلة، أيضاً، إجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية للاتفاق على تفاصيل الإجراءات المطلوبة للتوصّل إلى وقف دائم ونهائي لإطلاق النار. وفي حال ما إذا تطلّب الأمر فترة أطول من تلك التي تستغرقها هذه المرحلة، تنبغي مواصلة التفاوض، وتلتزم الأطراف المعنية المحافظة على الوقف التامّ لإطلاق النار طوال الفترة التي تستغرقها المفاوضات، كما تلتزم الولايات المتّحدة ومصر وقطر بالعمل على ضمان استمرارها إلى أن تكلّل بالنجاح.

المرحلة الثانية مدّتها ستة أسابيع أيضاً، تبدأ بوضع الاتفاق الخاصّ بالوقف الدائم لإطلاق النار موضع التطبيق، وتلتزم «حماس» وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى بالإفراج خلالها عن الرهائن الأحياء المُتبقّين كافّة، بمن فيهم الجنود الرجال، كما تلتزم إسرائيل بسحب قوّاتها خارج القطاع. وقد حرص القرار على تأكيد موقف مجلس الأمن الرافض أيّ محاولة تهدف إلى إجراء تغييرات ديمغرافية أو إقليمية، بما في ذلك الأعمال التي من شأنها تقليص مساحته. وتتضمّن المرحلة الثالثة إعادة رفات جميع المُحتجزين الذين لقوا حتفهم في أثناء الحرب، والشروع في تنفيذ خطّة لإعمار قطاع غزّة، قد تستغرق سنوات عدّة. ولم يُغفل القرار، أيضاً، «إعادة تأكيد التزام مجلس الأمن الثابت برؤية حلّ الدولتَين، التي بموجبها يمكن لدولتَين ديمقراطيتَين؛ إسرائيل وفلسطين، أن تتعايشا معاً في سلام، جنباً إلى جنب، ضمن حدود آمنة ومُعترفٍ بها، وبما يتّفق مع القانون الدولي ومع قرارات الأمم المتّحدة ذات الصلة»، كما حرص القرار في الوقت نفسه على أن يُشير إلى «أهمية توحيد قطاع غزّة مع الضفّة الغربية تحت قيادة السلطة الفلسطينية».

> ينطوي القرار 2735 على ثغرة خطيرة، خلوّه من آلية تربط عضوياً بين المراحل الثلاث المُقترحة للتوصّل إلى وقف دائم لإطلاق النار
>
> تصرّ «حماس»، ومعها الحق كلّه، على طلب ضمانات مكتوبة تحول دون تمكين إسرائيل من التحلّل من التزاماتها، والإفلات من العقاب

كانت الولايات المتّحدة قد اضطرّت لتعديل المسودّة الأصلية لمشروع القرار، مرتَين على الأقلّ، لحشد أوسع تأييد دولي ممكن، وهو ما حدث، فقد وافقت جميع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على مسودّته النهائية، باستثناء روسيا الاتحادية، التي رأت أنّ الغموض ما زال يكتنف بعض مفرداتها. ومع ذلك، قرّرت في النهاية عدم استخدام حق النقض (الفيتو) ضدّ مشروع القرار، ومن ثمّ سمحت بتمريره إرضاءً للمجموعة العربية، التي أبدت استعدادها للموافقة عليه، واكتفت بالامتناع عن التصويت. ويتّضح من مداولات المجلس، التي استغرقت وقتاً طويلاً، أنّ الولايات المتّحدة أظهرت حرصاً شديداً على تحويل «خريطة الطريق»، التي سبق لبايدن أن أعلنها بنفسه، إلى قرار يصدر من مجلس الأمن، وعلى أن يحصل هذا القرار على أوسع إجماع دولي ممكن. ومع ذلك، لا تزال السياسة التي انتهجتها إدارة بايدن تجاه الحرب في غزّة تتّسم بقدر كبير من الارتباك والغموض والتناقض، فعندما طرح الرئيس بايدن مبادرته للمرّة الأولى، في 31 مايو/ أيار الماضي، قال إنّها «مبادرة إسرائيلية»، ما أوحى، آنذاك، بأنّها ولدت من رحم مفاوضات جرت بين الحكومتَين الأميركية والإسرائيلية. صحيح أنّ ردّات فعل إسرائيل تجاهها كشف عن وجود تباين كبير بينهما، غير أنّ إدارة بايدن أصرّت، رغم ذلك، على المُضي نحو وضع هذه المبادرة موضع التطبيق بتحويلها قراراً أممياً يصدر عن مجلس الأمن. وهنا، تتجلّى أكثر الأمور غرابة، فالقرار الذي أصدره مجلس الأمن، وهو في الأصل مشروع أميركي، تضمّن فقرة تقول: «يرحب مجلس الأمن بالعرض الجديد لوقف إطلاق النار، الذي أعلن عنه يوم 31/ 5 ووافقت عليه إسرائيل، ويناشد حماس أن توافق عليه»، ما يوحي أنّ الإدارة الأميركية تعمّدت إدراج هذه الفقرة في منطوق القرار لاستخدامها وسيلةً للضغط على «حماس»، ولإحراجها. في تعليقه على قرار مجلس الأمن، قال مندوب إسرائيل في الأمم المتّحدة أنّ حكومته ستواصل الحرب إلى أن تتمكّن من تحقيق جميع أهدافها، وفي مُقدّمها استعادة الرهائن، وتدمير «حماس»، ومنعها من إدارة القطاع بعد توقّف القتال، وهو الموقف الذي تبنّاه معظم المسؤولين الإسرائيليين في المستويات كافّة، بدءاً برئيس الوزراء بنيامين نتانياهو، وانتهاءً برئيس مجلس الأمن القومي إيتمار بن غفير، الذي يتلخّص في الإصرار على استمرار الحرب إلى أن تتمكّن إسرائيل من تحقيق «النصر المطلق».

صحيح أنّ الحكومة الإسرائيلية لم تصدر بياناً تُعلن فيه رسمياً رفض تنفيذ قرار مجلس الأمن، غير أنّ الدلائل كافّة تفيد بأنّ إسرائيل، وليس «حماس» أو فصائل المقاومة الفلسطينية، هي العقبة الحقيقية التي تحول دون التوصّل إلى وقف نهائي ودائم لإطلاق النار.

ينطوي القرار 2735 على ثغرة خطيرة، خلوّه من آلية تربط عضوياً بين المراحل الثلاث التي تتكوّن منها «خريطة الطريق» المُقترحة للتوصّل إلى وقف دائم لإطلاق النار، فالانتقال من المرحلة الأولى إلى الثانية لا يحدث تلقائياً بمُجرّد وفاء مختلف الأطراف بالالتزامات الواقعة على عاتقها خلال هذه المرحلة، لكنّه يتوقّف على مفاوضات جديدة لا يستطيع أحد أن يتكهّن بنتائجها. ولأنّ المرحلة الثانية الأكثر أهمّية على الإطلاق، لأنّها التي يبدأ عندها التزام الأطراف المعنية بالوقف الدائم لإطلاق النار، كان من الضروري أن ينصّ القرار على أنّ وفاء الأطراف المعنية بالالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب المرحلة الأولى، وإقرار الوسطاء بذلك، يترتّب عنه، تلقائياً، الوقف الدائم لإطلاق النار. وهنا، ينبغي التسليم بأنّ لدى «حماس» وفصائل المقاومة الأخرى مخاوف مشروعة بسبب انعدام الثقة بالحكومة الإسرائيلية، خصوصاً أنّه سبق لهذه أن رفضت الاستمرار في المفاوضات واستأنفت الحرب عقب هدنة قصيرة، ومن ثمّ، من الطبيعي أن تخشى فصائل المقاومة الفلسطينية أن يتكرّر الشيء نفسه، وأن يكون الهدف الحقيقي لإسرائيل هو اختزال خريطة الطريق كلّها في مرحلة واحدة، هي الأولى، ما يعني عودة الأمور إلى نقطة الصفر. صحيح أنّ قرار مجلس الأمن ينصّ صراحة على أنّ وقف إطلاق النار يجب أن يستمرّ طالما استمرّت المفاوضات، لكن، من يضمن أن تحرص إسرائيل على مواصلة عملية التفاوض بحسن نيّة إلى أن يُتوصّل إلى الترتيبات كافّة، التي تُفضي إلى وقف دائم لإطلاق النار؟ وما الذي سيمنعها من وقف هذه المفاوضات والادّعاء أنّ «حماس» لا تفاوض بحسن نية؟ لذا، تصرّ «حماس»، ومعها الحق كلّه، على طلب ضمانات مكتوبة تحول دون تمكين إسرائيل من التحلّل من التزاماتها، والإفلات من العقاب في الوقت نفسه، وهو نمط مُتكرّر في السلوك الإسرائيلي المُعتاد.

في ضوء ما تقدّم، يمكن القول إنّ المُعضلة الحقيقية التي تحول دون التوصّل إلى إنهاء الحرب المشتعلة حالياً في غزّة، رغم كلّ ما تسببت فيه من كوارث إنسانية غير مسبوقة، تكمن في الموقف المتناقض لإدارة بايدن، فهذه تتظاهر بالقيام بدور الوسيط، بل وتدّعي أنّها مُؤهّلة وقادرة على القيام به، لكنّها في الحقيقة تعي تماماً أنّها شريك أساس في هذه الحرب الإجرامية، ولولا إقدامها على فتح خزائن المال والسلاح على مصراعيها لتغرف منها إسرائيل ما تشاء، لما استطاعت إسرائيل مواصلة حرب الإبادة الجماعية التي تشنّها على الشعب الفلسطيني في الضفّة الغربية وقطاع غزّة. تستطيع إدارة بايدن وقف الحرب فوراً إن هي قرّرت الامتناع عن تزويد إسرائيل بالمال والسلاح، لكنّها لن تقوم بهذه الخطوة أبداً، لأنّها تتبنّى الأهداف نفسها التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها، حتّى لو اختلفت معها، أحياناً، بشأن الوسائل والأساليب. ولأنّه ليس لدى «حماس» وفصائل المقاومة ما تخسره، بعد ما لحق بالقطاع وبالشعب الفلسطيني من دمار، فمن مصلحتها إعلان موافقتها من حيث المبدأ على القرار الذي أصدره مجلس الأمن، مع الإصرار على إزالة ما يكتنفه من غموض قبل أن تعلن موقفها النهائي منه، وهذا ما فعلته بالضبط. ولا ينبغي على إدارة بايدن تفسير هذا الموقف الواضح بأنّه يعني رفضاً ضمنياً للانصياع للقرار، ما يعني تحميل «حماس» وفصائل المقاومة كامل المسؤولية عن استمرار القتال. وللأسف، يبدو أنّ هذا هو بالضبط ما يسعى إليه بايدن، الذي يواجه مأزقاً حقيقياً قد يكلّفه خسارة الانتخابات الرئاسية المقبلة.

(أكاديمي مصري)

نشر خوذ زرقاء في غزّة ليس حلاً

عائشة البصري

يتجدّد بين الفينة والأخرى مطلب نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتّحدة في فلسطين المُحتلّة، خاصّة في ضوء تصعيد إسرائيل حملة الإبادة الجماعية في قطاع غزّة، وسيناريوهات اليوم التالي. فلقد أعلن الرئيس الإندونيسي برابوو سوبيانتو، أخيراً، استعداد بلاده إرسال قوات حفظ سلام لتنفيذ وقف إطلاق النار في غزّة، وأكّد وزير الدفاع الماليزي إسماعيل صبري، أنّ ماليزيا مُستعدّة لإرسال قواتها في مُهمّة حفظ سلام في فلسطين إن طلبت الأمم المتّحدة. وجاءت هذه الالتزامات استجابة للطلب الذي تقدّمت به جامعة الدول العربية في ختام القمة العربية الـ 33 في العاصمة البحرينية المنامة في 16 مايو/ أيّار 2024، داعيةً إلى نشر قوّات حماية وحفظ سلام دولية تابعة للأمم المتّحدة في الأراضي الفلسطينية المُحتلّة إلى حين تنفيذ حلّ الدولتين. يحظى هذا المطلب بدعم فلسطيني منذ عقود، ويصطدم برفض إسرائيل وحلفائها. ففي سياق الانتفاضة الثانية، طالبت فلسطين، عبر المراقب الدائم عن فلسطين في الأمم المتّحدة، ناصر القدوة، في 25 أكتوبر 2000، بتشكيل قوّة مراقبين خاضعة لقيادة الأمم المتّحدة، ثم زار الرئيس الراحل ياسر عرفات مقرّ المُنظّمة في نيويورك، وطالب بقوّة قوامها 2000 مراقب عسكري لتوفير الأمن للمدنيين الفلسطينيين. اعترضت إسرائيل على الطلب بدعوى أنّه سيعيق مفاوضات السلام بين الطرفَين، وعارضه الرئيس الأميركي بيل كلينتون آنذاك متحجّجاً برفض إسرائيل تشكيل قوّة حماية. وأضافت كلّ من بريطانيا وفرنسا أنّه من دون موافقة إسرائيل وتعاونها، لا يمكن لهذه القوّة أن تحدث فرقاً، فيما أكّد الجانب الفلسطيني أنّ موافقة إسرائيل ليست شرطاً مسبقاً لأنّها دولة احتلال.

وفي 26 مارس/آذار 2001، صوّت مجلس الأمن على مشروع قرار تقدّمت به ستّ دول (تونس، وبنغلاديش، وجامايكا، ومالي، وماليزيا وناميبيا) يطلب «إقامة آلية ملائمة لحماية المدنيين الفلسطينيين بوسائل منها إنشاء قوّة مراقبة تابعة للأمم المتحدة» (270/2001/S). حظي المشروع بتأييد الدول الستّ بالإضافة إلى الصين وأوكرانيا، وامتنع عن التصويت كلّ الأعضاء الآخرين، بمن فيهم الأعضاء الخمسة الدائمو العضوية. لم تضطر واشنطن إلى اللجوء إلى حقّ النقض (فيتو) نظراً إلى فشل مشروع القرار في الحصول على تسعة أصوات مُؤيّدة، وهو الحدّ الأدنى لاعتماده. طوي ملفّ هذا المطلب منذ ذلك الحين في مجلس الأمن من دون أن يتوقّف الجانب الفلسطيني عن الدعوة إلى نشر قوّة حماية استناداً إلى مبدأ «مسؤولية الحماية» المشار إليه اختصاراً بـ«RtoP»، الذي اعتمد خلال مُؤتمر القمّة العالمي لعام 2005، حين أقرّ جميع رؤساء الدول والحكومات بمسؤولية حماية السكّان من الإبادة الجماعية، وغيرها من الجرائم الدولية. لكنّ مبادئ المجتمع الدولي والقانون الدولي وأعرافه تتوقّف عند عتبة إسرائيل التي تدوسها من دون عقاب.

> وجود قوّة حفظ سلام أممية في غزّة لن يكون مرادفاً لحماية المدنيين بقدر ما قد يحمل تعقيدات سياسية إضافية
>
> ما يحتاج إليه الفلسطينيون هو الاستجابة لنداء وحدة النضال وسيادتهم على قرار ما بعد العدوان

إلّا أنّ المشكلة لا تكمن في رفض إسرائيل فقط، وإنّما، أيضاً، في فرضية أنّ حَفَظَة السلام قادرون على حماية المدنيين، وهذا ما نفته حصيلة عمليات حفظ السلام الأممية في المناطق التي لم يتوصّل أطراف النزاع فيها إلى سلام. بناءً على طلب تقدّمت به كاتبة المقال إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة في عام 2013، بغرض التحقيق في تسرّب قادة بعثة الأمم المتّحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (يوناميد) عن جرائم الجيش السوداني ومليشياته في دارفور ضدّ المدنيين، وعن فشل قوّات البعثة في حمايتهم، قام هذا المكتب بتحقيق موسّع نشر تقريره يوم 7 مارس 2014 بعنوان: «تقييم تنفيذ ولايات حماية المدنيين في عمليات الأمم المتّحدة لحفظ السلام ونتائجها» (787/68/A). شمل التحقيق تسع بعثات حفظ سلام، بما فيها «يوناميد»، وخلص إلى وجود «نمط ثابت لامتناع عمليات حفظ السلام عن التدخّل بالقوّة عندما يتعرّض المدنيون لاعتداءات»، وأكّد أنّه في 80% من الحالات التي يتعرّض فيها المدنيون لاعتداءات مُسلّحة، لم يوفّر لهم حفظة السلام أيّ نوع من الحماية، سواء وجدوا في موقع الهجوم أو لم يكونوا موجودين فيه.

لم يترك التحقيق مجالاً للشكّ في أنّه، سواء تعلّق الأمر بدارفور أو لبنان أو هايتي، فإنّ حفظة السلام غير قادرين على توفير الحماية لجميع المدنيين، في كلّ مكان وفي كلّ وقت، حتّى في الحالات التي يُنشرون فيها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يسمح باللجوء إلى القوّة. وأكّد التحقيق أنّ مُهمّة الحماية تؤول إلى الدول وليس إلى بضعة آلاف من الخوذ الزرقاء الخاضعة لحماية الدول المُضيفة لها، والتي تشنّ عليهم، أحياناً، هجومات مُميتة، كما حدث في السودان. لقد شكّل هذا التحقيق بداية نهاية عقيدة حفظ السلام القوي «Robust peacekeeping» التي اعتمدتها إدارة حفظ السلام منذ أن احتكرت إدارتها فرنسا في عام 1995، واستغلّتها لخدمة تدخّلاتها النيوكولونيالية في أفريقيا خاصّة، بعيداً عن مبادئ حفظ السلام التقليدي، الذي يشترط وجود سلام حقيقي وموافقة أطراف النزاع على نشر البعثة، والتزام حفظة السلام الحياد وعدم استعمال القوة إلّا من أجل الدفاع عن النفس. عقب هذا التحقيق الصادم، الذي لم يحظَ بتغطية إعلامية لائقة، شكّل الأمين العام السابق بان كي مون، في أواخر عام 2014، فريقاً دولياً تكوّن من 16 عضواً، ترأسه خوسيه راموس هورتا، رئيس جمهورية تيمور- ليشتي، لمراجعة وضع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتّحدة عبر العالم، وخلص تقريره إلى أنّ هذه البعثات غير ملائمة للأوضاع التي لا يوجد فيها سلام يمكن حفظه، وأوصى بضرورة الابتعاد عن منطق القوّة، والتركيز على توصّل الأطراف المتنازعة إلى سلام دائم عن طريق انخراطها في عملية سياسية. بناء على توصيات تقرير راموس هورتا، ومطالب حكومات الدول المضيفة، أنهى مجلس الأمن بعثات حفظ السلام في كلّ من هايتي وكوت ديفوار ودارفور. إلّا أنّه في السنوات الأخيرة اهتزّت ثقة عديد من حكومات العالم في قدرة الخوذ الزرقاء، والبعثات السياسية التابعة للأمم المتّحدة المُتبقية، في ضوء ارتفاع عدد الصراعات عبر العالم إلى مستوى غير مسبوق منذ الحرب العالمية الثانية، وفشل مجلس الأمن في تسهيل تسويتها بطرق سلمية، بل لقد تحوّل دور الخمسة الكبار من رعاية السلام الدولي إلى تأجيج الحروب عبر العالم، خاصة في المنطقة العربية وأفريقيا. لقد وقف المجلس موقف المتفرّج خلال الحرب بين أرمينيا وأذربيجان، والحرب الأهلية في إثيوبيا والسودان، ولم يلعب أيّ دور وساطة قبل غزو روسيا أوكرانيا، وبعده، ثم جاءت الإبادة الإسرائيلية في غزّة لتبيّن أنّه لم يعد لقرارات المجلس وزن، حتّى بعد اعتمادها بمشقّة الأنفس.

في ظلّ هذا الفشل غير المسبوق في تاريخ المنظمة، يعيش مجلس الأمن أزمة صامتة أحدثتها سلسلة مطالب بإنهاء بعثات حفظ السلام وبعثات العمليات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتّحدة. منذ منتصف السنة الماضية، توصّل مجلس الأمن إلى خمس مخاطبات حكومية لإنهاء بعثتي حفظ السلام في كلّ من مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولإنهاء بعثات سياسية خاصّة في السودان والعراق والصومال. ونظراً إلى مبدأ سيادة الدول، الذي يقوم عليه ميثاق الأمم المتّحدة، يجد مجلس الأمن نفسه مجبراً على قبول مطالب حكومات الدول المضيفة، على نحو تقلّص معه عدد العاملين في بعثات حفظ السلام بحوالي النصف، بعد أن تجاوز الـ120 ألف جندي وشرطي ومدني في عام 2014، الذي مثّل أوج انتشار حفظة السلام.

يجب وضع مطلب نشر حفظة السلام في غزّة في هذا السياق، الذي لا يشجّع مجلس الأمن على المخاطرة بنشر بعثة مستحيلة أخرى، بالنظر إلى فشل بعثات حفظ السلام بلا سلام، وتقلّص عددها وعدد العاملين فيها، وفشل مجلس الأمن في وقف الإبادة في غزّة وتجاهل إسرائيل قراراته كالعادة. ولذلك، كان من الطبيعي أن يذكّر وكيل الأمين العام لعمليات السلام، الفرنسي جان بيير لاكروا، في حديث إلى وكالة فرانس برس، بأنّه سواء تعلّق الأمر بغزّة أو بأماكن أخرى فلا ينبغي أن يُتوقّع من حَفَظَة السلام وقف الحروب. وفي حوار مع وكالة بلومبيرغ، قال إنّ نشر عملية حفظ سلام في غزّة سابق لأوانه، ويستدعي موافقة إسرائيل، مع العلم أنّ الأخيرة تسعى إلى تصفية عمل الأمم المتّحدة في القطاع أكثر من أيّ شيء آخر.

في الواقع، حتّى إن وافقت إسرائيل وواشنطن، معاً، على نشر قوة أممية، فإنّ وجود الأخيرة في غزّة لن يكون مرادفاً لحماية المدنيين بقدر ما قد يحمل في طيّاته تعقيدات سياسية إضافية لا يحتملها الوضع في الأراضي الفلسطينية. ويكفي التذكير بأنّ وجود بعثة مراقبة وقف إطلاق النار في كشمير منذ 1948، وانتشار بعثة حفظ سلام في قبرص منذ 1964، وأخرى توجد في الصحراء الغربية منذ 1991، قد أسهم في إطالة أمد النزاع في هذه المناطق، بدلاً من تسويتها. ما يحتاج إليه الفلسطينيون، اليوم، أكثر من أيّ وقت مضى، هو الاستجابة لنداء الفلسطينيين من أجل وحدة النضال وسيادة الفلسطينيين على قرار ما بعد العدوان، ووضع حدّ لاحتلال غير شرعي لا يحتمل.

(باحثة مغربية في الدوحة)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads